A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/709
S/21929
12 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
NOV 15 1990

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البندان ٣٣ و ٣٥ من جدول الاعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الاوسط

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

تقرير الامين العام

١ - يقدّم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . وفيما يلي نص منطوق هذا القرار :

"ان الجمعية العامة ،

....."

"١ - تؤكد من جديد الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، وقضية فلسطين هي جوهره ؛

"٢ - تدعو مرة أخرى إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الامن ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير ؛

"٣ - تؤكد من جديد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل :

"(أ) انسحاب اسرائيل من الارض الفلسطينية المحتلة مد ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ومن الاراضي العربية المحتلة الاخرى ؛

"(ب) ضمان ترتيبات للامن لجميع دول المنطقة ، ومن بينه المسمّاة في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمب داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ؛

"(ج) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والقرارات اللاح الصلة ؛

"(د) تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة م ١٩٦٧ ؛

"(ه ) ضمان حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة والمباني وا الدينية ؛

"٤ - تنوِّه بالرغبة المعلنة وبالمساعي المبذولة لوض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تحت إشراف المتحدة لفترة محدودة ، كجزء من عملية السلم ؛

"٥ - تدعو مرة أخرى مجلس الامن إلى النظر في التدابير ا لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، بما في ذلك إنشاء تحضيرية ، والنظر في توفير ضمانات لتدابير الامن التي يوافق عليها ا لجميع دول المنطقة ؛

"٦ - تطلب إلى الامين العام أن يواصل جهوده مع ا المعنية ، وأن يعمل ، بالتشاور مع مجلس الامن ، على تيسير عقد المؤ وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة ."

٣ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وجه الامين العام ، عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٦ من القرار المذكور أعلاه ، الرسالة التالية الى رئيس مجلس الامن :

"أتشرف بالاشارة إلى القرار ٤٢/٤٤ ، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، في دورتها الرابعة والاربعين ، بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . ونص القرار مرفق بهذا .

"وبموجب الفقرة ٦ من منطوق القرار ٤٢/٤٤ ، طُلب اليّ أن أواصل جهودي مع الاطراف المعنية ، وأن أعمل ، بالتشاور مع مجلس الامن ، على تيسير عقد المؤتمر ، وأن أقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة . ومن أجل مساعدتي على إعداد تقريري ، سأكون ممتنا لو أمكن موافاتي بآراء مجلس الامن بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في موعد غايته ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ."

٣ - وفي ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أرسل رئيس مجلس الامن الرد التالي :

"أتشرف بالاشارة إلى رسالتكم المؤرخة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ بشأن مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، والتي أعربتم لي فيها عن رغبتكم في التشاور مع مجلس الامن مرة أخرى بشأن هذا الموضوع ، مع مراعاة الاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

"ووفقا لرغبتكم في أن تحاطوا علما بآراء أعضاء مجلس الامن بشأن هذه المسألة ، قمت بإجراء المشاورات اللازمة في هذا الشأن .

"إن أعضاء مجلس الامن لا يزالون يشعرون بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق السلم في الشرق الأوسط وإزاء تزايد خطورة الوضع الذي تواجهه الاراضي المحتلة ويواجهه سكانها . إن التأخير الطويل في تسوية مشكلة الشرق الاوسط يشكّل تهديدا شديدا للسلم والامن في المنطقة وكذلك في العالم . ويلاحظ أعضاء المجلس أيضا أن الوضع في المنطقة قد إزداد سوءا بسبب ارتفاع مستويات التسلح في الكثير من بلدان الشرق الأوسط .

"ولذلك فإن أعضاء المجلس مقتنعون بأنه يجب مواصلة بذل الجهود على سبيل الاستعجال لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الأوسط ، وبصورة خاصة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها . وفي هذا الخصوص ، أوضح عدة أعضاء أن هناك حاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة . وأعضاء مجلس الأمن هؤلاء يطلبون من الأمين العام متابعة جهوده ومشاوراته بالنسبة لمسألة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

"وشدد أعضاء المجلس هؤلاء أنفسهم على أنه ينبغي عقد هذا المؤتمر على أساس قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ الذي أعربوا عن تأييدهم له . وفيه دعت الجمعية العامة ، بين أمور أخرى ، إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف في النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير . وأكد هؤلاء الأعضاء كذلك أن أية تسوية ينبغي أن تؤكد وتضمن حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، كما ينبغي أن تؤكد وتضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك الحق في إقامة دولته الخاصة به .

"وأشار عدة أعضاء في المجلس إلى أنه ينبغي أن يبدأ مجلس الأمن النظر بصورة عاجلة في الحالة في الشرق الأوسط بغية التوصل إلى اتفاق مبكر ، ولا سيما بشأن إنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وأشار أعضاء آخرون إلى أنه يجب على الأطراف المعنية مباشرة أن تتوصل إلى اتفاق بشأن الشكل المحدد لهذا المؤتمر الذي ينبغي ألا يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات .

"وأوضح أحد أعضاء المجلس أنه ليس بوسعه أن يؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام وفقا للصيغة الواردة في القرار ٤٣/٤٤ لأن هذا القرار لم يتناول الأهمية الرئيسية لإجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف ولأنه يفهم منه أنه يحدد سلفا نتيجة القضايا التي يجب أن تسوى في أثناء المفاوضات . وكان من رأي

هذا العضو أن عقد مؤتمر يتم تشكيله على نحو صحيح وفي الوقت المناسب من شأنه أن يسهل إجراء المفاوضات المباشرة . إلاّ أن هذا العضو يرى أن الوقت ليس ملائما لعقد مؤتمر دولي .

"ولاحظ عدة أعضاء في المجلس أن روح التعاون التي ظهرت في الآونة الأخيرة بشأن إيران/العراق ، وكمبوديا ، والعراق/الكويت ، جددت الإيمان في مقدرة الأمم المتحدة على أداء واجباتها في صيانة السلم والأمن الدوليين . وأكد هؤلاء الأعضاء تصميمهم على أن يكون المجلس عادلا ومنصفا للجميع وألاّ يُسمح للزمن والعواقب بأن يؤثرا في الالتزام بحكم القانون . ولذلك يعتقد أعضاء المجلس هؤلاء أنه ينبغي اغتنام الفرصة لتجديد الجهود لحل مشكلة الشرق الأوسط ، ولاسيما قضية فلسطين ."

٤ - وفي مذكرة شفوية موجهة إلى الأطراف المعنية ، ومؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، طلب الأمين العام التعرف على موقف حكومة كل من مصر واسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وموقف منظمة التحرير الفلسطينية ، فيما يتصل بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ . وقد استنسخت الردود الواردة أدناه .

<u>مذكرة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، من البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية</u>

"... البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة ... بالاشارة الى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، التي أشارت إلى قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ ، وطلبت من حكومة مصر آراءها بشأن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، تتشرف بأن تبلغ بأن موقف حكومة مصر بشأن هذه المسألة يبقى كما هو مشروح في المذكرة رقم ٨٩/٢٦٥ المؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الموجهة من الممثل الدائم لمصر إلى الأمين العام ، والوارد نصها في الوثيقة A/44/731 المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ."

مذكرة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ من الممثل الدائم بالنيابة لاسرائيل

"... الممثل الدائم بالنيابة لاسرائيل لدى الامم المتحدة ... يتشرف بالاشارة إلى مذكرة الامين العام الشفوية المؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بشأن قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والمتعلق بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

"لقد صّوتت اسرائيل ، على نحو مطرد ، ضد قرارات الجمعية العامة التي طالبت بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط .

"إن قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ ، في حين يتضمن إشارة إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، يؤكد أيضا ، في الفقرة ٣ من منطوقه ، مجموعة من المبادئ التي تحكم سلفا على النتائج المحتملة لمفاوضات السلام ، وعلى المبادئ الواردة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ذاتها وتُهدمها . وهو يدعو ، بالاضافة إلى ذلك ، إلى أن تشارك في المؤتمر الدولي منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي منظمة إرهابية مكرسة لتدمير اسرائيل ولا يمكن إعتبارها شريكة في مفاوضات السلام .

"ولقد دعت اسرائيل منذ فترة طويلة ، إلى إجراء مفاوضات مباشرة بوصفها أفضل الأطر فعالية لتحقيق تقدم في عملية السلم في الشرق الاوسط . وقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ يقترح عقد مؤتمر دولي للسلام بحيث يحل محل المفاوضات المباشرة بدلا من أن يعززها . ويلاحظ أنه لم يرد في القرار فعل يفاوض أو أي من مشتقاته .

"واسرائيل توافق على الملاحظة التي أكدّها الامين العام من جديد في تقريره عن الحالة في الشرق الاوسط (الوثيقة A/44/737-S/20971 المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) والتي مفادها أن هناك حاجة إلى إجراء "إستعراض مستفيض لعملية السلم بهدف إعتماد نهج عملي يراعي تماما شواغل جميع الأطراف ومصالحهم الامنية" .

"وسعيا لإحراز تقدم في عملية السلم ، إعتمدت حكومة اسرائيل ، في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، مبادرة للسلم "تتناول مواصلة عملية السلم ؛ وإنهاء

حالة الحرب مع الدول العربية ؛ وإيجاد حل لعرب يهوذا والسامرة ومنطقة غزة ؛ والصلح مع الاردن ؛ وحل مشكلة المقيمين في مخيمات اللاجئين في يهوذا والسامرة ومنطقة غزة" . (الوثيقة A/44/282 المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩) .

"ولا يقدم قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ أي بديل صالح لمبادرة اسرائيل للسلم ، وإن تأييد ذلك القرار لايمكن إلا أن يكون حكماً مسبقاً على الجهود المبذولة حاليا لإحراز تقدم في عملية السلم في الشرق الاوسط ."

مذكرة مؤرخة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ من الممثل الدائم للاردن

"... المندوب الدائم للمملكة الاردنية الهاشمية لدى الامم المتحدة ... بالاشارة إلى مذكرة الامين العام المؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ بخصوص مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، يتشرف بأن يؤكد أن موقف الاردن تجاه هذه المسألة قد سبق التعبير عنه في مذكرات سابقة بهذا الخصوص وآخرها المذكرة رقم م ي/٥٣٩/٧ المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ والمذكرة رقم م ي/١٧٠٧/٧ المؤرخة في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ الموجهتين إلى الامين العام ، يمكن تأكيده كما يلي :

"١ - إن الاردن يؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط بإشراف الامم المتحدة يدعو اليه أمينها العام وتشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن والاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

"٣ - وينعقد هذا المؤتمر على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ."

مذكرة مؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ من الممثل الدائم للبنان

"بالاشارة إلى كتابيكم المؤرخين في ١٩ و ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ والعائدين إلى قراري الجمعية العامة ٤٠/٤٤ و ٤٢/٤٤ ، والحاقا بكتاب البعثة المعمّم في الوثيقة A/39/275-S/16584 المؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أتشرف بأن أؤكد لكم فيما يلي الموقف الرسمي المبدئي للحكومة اللبنانية حول القضية الفلسطينية والدعوة لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط :

"١ - يوافق لبنان على مبدأ عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط لايجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الاوسط وفقا لما دعت إليه قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن ، وهو على استعداد للمشاركة في المؤتمر المذكور ، كما سبق أن أبلغكم بذلك رسميا بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ في الوثيقة المشار اليها أعلاه وفي الرسائل اللاحقة ذات الصلة .

"٢ - لا يعني ذلك أن لبنان يوافق على ربط حل قضيته بقضية الشرق الاوسط ، إذ أنه يعتبر أن قضيته تتطلب معالجة منفصلة وعاجلة نظرا لالحاحها ووقعها التدميري على بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك كما ورد في خطاب رئيس الوزراء ، رشيد كرامي في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ .

"٣ - إن موافقة لبنان على الاشتراك في المؤتمر الدولي للسلام تنبثق من كونه دولة معنية بالنزاع العربي الاسرائيلي ولانه يوجد على أراضيه أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني سيتقرر مصيرهم في المؤتمر المذكور ، ومن أجل المشاركة في بحث القضايا التي يرى أنها تهمّه وتعنيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

"٤ - يؤكد لبنان بالمناسبة رفضه لفكرة توطين الفلسطينيين على أراضيه ويدعو من منطلق تأييده لحق الشعوب في تقرير مصيرها إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته فوق ترابه ، وفقا لما دعت إليه قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بهذا الشأن .

"٥ - لا يعتبر لبنان أن له مشكلة اقليمية (مشكلة أراضي مع أية دولة كانت) قابلة للبحث أو التفاوض . فحدوده ثابتة ومعترف بها دوليا ، وهو متمسك بحقه في السيادة الكاملة والاستقلال . أما مسألة الاحتلال الاسرائيلي والممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان فإنه ينبغي معالجتها من زاوية تنفيذ إرادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) القاضية بانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وتمكين قوة من الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ كامل المهمة الموكولة اليها بالانتشار لغاية الحدود المعترف بها دوليا وتثبيت

السلم والامن الدوليين ومساعدة الحكومة على أن تمارس حقها في بسط سلطتها وسيادتها على أراضيها ، وبالتالي تحويل الجنوب إلى منطقة أمن وسلام .

"٦ - يؤكد لبنان التزامه باتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ التي مازالت سارية المفعول وفقا لما أكدته قرارات مجلس الامن المتتالية ذات الصلة ، وذلك ريثما يتم استبدالها بنص آخر وايجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي ."

مذكرة مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

"... الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة ... يتشرف بأن يحيل فيما يلي رد حكومة الجمهورية العربية السورية على مذكرة الامين العام المؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ حول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بصدد قضية فلسطين .

"إننا نناضل من أجل السلام في منطقتنا عبر ايجاد حلول عادلة ودائمة للأزمات التي تزيد التوتر فيها . ومن هذا المنطلق فإن الجمهورية العربية السورية تناضل من أجل ايجاد حل عادل وشامل للصراع العربي - الاسرائيلي على أساس قرارات الامم المتحدة وعبر مؤتمر دولي للسلام كان قد انعقد في عام ١٩٧٣ برعاية الامم المتحدة وشاركت فيه الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ونحن نرى أن استئناف هذا المؤتمر لاعماله يمكن أن يشكّل فرصة مناسبة لتحقيق سلام عادل ومستقر ."

مذكرة مؤرخة في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ من المراقب الدائم عن فلسطين

"بالاشارة إلى مذكرتكم الموجهة إلينا والمؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، نتشرف بأن نرفق لسعادتكم رد سعادة رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات :

"أشكركم على مذكرتكم التي تطلبون فيها منّا رأينا في الاجراءات الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/٤٤ . وإنني أود أن أؤكد لكم شكرنا على متابعتكم لهذا القرار ، وأعرب لكم عن الامل في أن تكون الدول

المعنية قد ردّت بالايجاب من أجل التعاون مع منظمة الامم المتحدة ومعكم شخصيا في تطبيق المبادئ الواردة في ذلك القرار . ولا يخفى عليكم أن تجاوب الاطراف المعنية مع هذه البنود هو تشجيع لاحترام القانون الدولي والالتزام بالشرعية الدولية وتدعيم لمنظمة الامم المتحدة وأجهزتها .

"لقد قلت في كلمتي أمام الاجتماع الدولي السابع للمنظمات غير الحكومية في جنيف في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ إن أزمة الخليج أثبتت بشكل قاطع وواضح الافاق التي يمكن لمنظمة الامم المتحدة أن تعمل من أجلها لتطبيق قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين أو بأي قضية أخرى . وهذا الامر واضح وجلي ، بعد أن رأينا الاندفاع والحماس الذي أبدته الولايات المتحدة الامريكية في تحريك عمل مجلس الامن ، واتخاذه للقرارات وإصرارها على تطبيق هذه القرارات بسرعة فائقة . وأنا هنا لا أريد أن أتحدث عن أزمة الخليج ، فقد أعلمتكم بمبادرتنا في هذا الخصوص في مناسبة سابقة ، وتحدثت عنها بإسهاب في خطابي الآنف الذكر ، وإنما أردت الاشارة هنا إلى آلية العمل التي يمكن للامم المتحدة أو لأي من أجهزتها أن تقوم به لتنفيذ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وهي كثيرة ، والعشرات منها اتخذ بتوافق آراء الاعضاء الخمسة عشر في مجلس الامن أو بالاغلبية الساحقة للجمعية العامة للامم المتحدة أو دون تصويت .

"أما بخصوص المبادئ والاحكام والترتيبات الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٤ فأود أن أشير إلى أنني أوضحت موقفنا بهذا الخصوص في كلمتي أمام مجلس الامن في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٠ وإلى اجتماعنا مع معاليكم في مقر الامم المتحدة في جنيف وإلى رسالتي إلى مؤتمر المنظمات غير الحكومية في جنيف في آب/أغسطس ١٩٩٠ . وأود أن أُعلمكم بأن منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد المبادئ والاحكام والترتيبات الواردة في ذلك القرار وترى فيها الآلية المناسبة من أجل دفع عملية السلام في الشرق الاوسط إلى الامام بقوة حيث أن هذه المبادئ تقيم السلام العادل والدائم في المنطقة لانها تهدف إلى انهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرض دولة فلسطين المحتلة ، وإلى رفع المعاناة عن شعبنا بتقديم الحماية له ، وتمكن دول المنطقة بما فيها الدول المنصوص عليها في القرار ١٨١ (د - ٢) من العيش في أمن وسلام . ولهذا فإننا نرى في عقد المؤتمر الدولي الآلية الافضل لتحقيق السلام العادل في المنطقة . وكلنا أمل في أن تتمكنوا من عقد اللجنة التحضيرية من أجل ذلك في أقرب الآجال .

"وفي هذا المجال أود أن أعرب لكم عن أسفنا لأن مجلس الامن لم يتحرك حتى الآن للتجاوب مع طلب الجمعية العامة بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على أساس توصيات الجمعية العامة التي حازت على ١٥١ صوتا ، مع العلم بأن أعضاء مجلس الامن ، وبالخصوص الاعضاء الدائمون الخمسة ، قد اتفقوا وتبنّوا مواقف موحدة ومشجعة لحل النزاعات الاقليمية الاخرى في أفغانستان وكمبوديا على سبيل المثال لا الحصر . وكلنا أمل في أن يمتد هذا الوفاق الدولي في مجلس الامن ليشمل القضية الفلسطينية ، فيتمكن المجلس من النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، والنظر في توفير الضمانات الضرورية من أجل ايجاد الحل السلمي العادل على أساس قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة وتطبيقها بجدية مماثلة لتطبيقه القرارات الاخرى ."

ملاحظات

٥ - يتضح من الرسائل الواردة أعلاه أنه لا يوجد اتفاق كاف ، لا داخل مجلس الامن ولا بين أطراف النزاع ، يسمح بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط على نحو ما دعا اليه القرار ٤٣/٤٤ الذي تم اعتماده ، شأنه شأن القرار ١٧٦/٤٣ قبله ، بتأييد أوسع بكثير من التأييد الذي حظيت به القرارات السابقة للجمعية العامة فيما يتعلق بأي مؤتمر دولي . وذلك إنْ هو ، حقيقة ، إلا إعادة لتوكيد المجتمع الدولي للحاجة الملحّة إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . وشعور الالحاح هذا أكده أعضاء مجلس الامن الذين ، كما ذكر لي الرئيس في رسالته المؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، لازالوا يشعرون بالقلق العميق إزاء عدم إحراز تقدم في تحقيق السلم في الشرق الاوسط وإزاء تزايد خطورة الوضع الذي تواجهه الاراضي المحتلة ويواجهه سكانها . وأنا أشاطر المجلس كلية رأيه بأن التأخير المتطاول في تسوية مشكلة الشرق الاوسط يشكّل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة وكذلك في العالم ، وبأن الوضع في المنطقة قد ازداد سوءا بسبب ارتفاع مستويات التسلح في الكثير من بلدان الشرق الاوسط .

٦ - ولذا فإن من المشجع ملاحظة أن ثمة اجماعا داخل مجلس الامن على وجوب مواصلة الجهود على سبيل الاستعجال لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها . وبعد ، أجد لزاما عليّ أن أضيف أنني أشعر بالقلق العميق إزاء انعدام أي مسعى دبلوماسي في الوقت الحاضر يستهدف التغلب على العقبات التي تعترض سبيل عملية التفاوض الفعالة

في الشرق الأوسط . ومن المؤسف أنه ، منذ تقريري السابق إلى الجمعية العامة عن هذه المسألة ، بلغت الجهود الثنائية الرامية إلى تشجيع قيام حوار بين الاسرائيليين والفلسطينيين طريقا مسدودا . أما من حيث الأطراف أنفسها ، فإنه في حين يمكن أن يُرى في كل من المذكرات الموجهة إليّ ، وجود رغبة في تحقيق التسوية عن طريق المفاوضات ، يتضح أن ثمة تباينا في وجهات النظر حول الهيكل والإطار اللذين ينبغي أن تدور فيهما المفاوضات . وتجدر الاشارة ، في هذا الصدد ، أن مواقف الأطراف فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي قد ظهرت في السنوات الاخيرة .

٧ - أما أنا ، فلازلت أعتقد بأن عملية التفاوض لن تكون فعالة إلّا إذا شملت الأطراف المعنية جميعها ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وإلّا إذا استهدفت تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك تقرير المصير . ونظرا للمخاطر الشديدة في المنطقة ، فإنني لا أبالغ إذا شددت على القول بضرورة إحياء الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة لنزاع بقي عقودا كمصدر لاستمرار عدم الاستقرار وجلّب معاناة هائلة للعرب والاسرائيليين على حد سواء .

- - - - -